محاضرة بعنوان:

المنهج المقارن

4107

المنهج المقارن

تعريف المنهج المقارن:

لغة:

من الفعل قرن أي اللصق والربط بين شيئين، لكن المعنى اللغوي السائد عرفاً هو المقابلة.

إصطلاحا:

وهو الطريقة المتبعة من الباحث لمعرفة كيف تحدث الظواهر من خلال مقارنتها وإستخلاص أوجه الشبه والاختلاف. بهدف التعرف على العوامل المسببة لحادث أو ظاهرة معينة أو الظروف المصاحبة لذلك، والكشف على الروابط والعلاقات.

في العلوم القانونية المنهج المقارن هو "عملية حوار منهجي وتقابل عقلاني بين نظامين قانونيين أو مؤسستين قانونيتين أو أكثر". لا يهدف هذا المنهج إلى مجرد استعراض الفروق السطحية، بل يسعى إلى استخلاص أوجه الشبه وأوجه الاختلاف العميقة، من أجل الوصول إلى أهداف محددة: إما تقييم التشريع الوطني وبيان قصوره، أو استيراد حلول قانونية ناجحة من أنظمة أجنبية، أو السعي لتوحيد القوانين على المستوى الإقليمي والدولي.

2. الأصول التاريخية ورواد المنهج:

- مونتسكيو :(Montesquieu) في كتابه "روح القوانين" (القرن 18)، قام بمقارنة تشريعات مختلف الشعوب وربطها بالبيئة، المناخ، ونظام الحكم، ليثبت أن القوانين ليست مطلقة بل نسبية.
- إدوارد لامبير ورايموند سالي

المؤسسان الفعليان لعلم القانون المقارن الحديث سنة 1900، حيث يقولان بوجوب التخلي عن النظرة الضيقة للقانون الوطني، والبحث عن قانون مشترك للإنسانية.

3. الأسس والخطوات الإجرائية للمنهج المقارن:

حتى لا تتحول المقارنة إلى عمل عشوائي، يجب أن تخضع لضوابط صارمة:

أولاً: تحديد مشكلة البحث الخاضعة للمقارنة:

- هل تختلف الإجراءات القانونية المتلعقة بالطلاق مابين الجزائر وتونس من حيث حماية المراة بعد الانفصال.

ثانياً: وضع الفرضيات وتحديد المتغيرات:

- الفرضيات:
- الفرضية الأولى:القانون التونسي أكثر تفصيل في ضمان حقوق المرأة المطلقة.
- الفرضية الثانية:القانون الجزائريمنح القاضي سلطة أوسع في تقدير الأضرار

ثالثاً: جمع البيانات والتحقق منها:

يجمع الباحث النصوص القانونية من قانون الأسرةالجزائري والقانون التونسي.

يراجع بعض الأحكام القضائية الصادرةفي البلدين، مع الإستناد على الآراء فقهية وقانونيةالمنشورة

4. أدوات وأنواع المقارنة:

- **المقارنة الكلية**

- دراسة الفروق الهيكلية بين الأنظمة بأكملها (مثل مقارنة النظام القضائي اللاتيني بالنظام القضائي الانجلسكسوني).

المقارنة الجزئية:

التركيز على جزئية دقيقة (مثال: مقارنة شروط "الحبس المؤقت" في التشريع الجزائري والمصري).

- المقارنة الأفقية والعمودية: **الأفقية** تكون بين دولتين في نفس الزمن الحاضر. **والعمودية** تكون مقارنة نفس التشريع داخل نفس الدولة ولكن بين فترتين زمنيتين.

5. تقييم المنهج المقارن (الإيجابيات والسلبيات):

- **الإيجابيات:**

هو "مختبر المشرع"، يجنبه الارتجال والعشوائية؛ وهذا بالاستفادة من تجارب وأخطاء الدول الأخرى قبل سن القوانين.

- **السلبيات:**

الخطر القاتل في هذا المنهج هو "الاستنساخ القانوني الأعمى"؛ أي استيراد نص قانوني أجنبي بالكامل وزرعه في بيئة ترفضه ثقافياً واجتماعياً، مما يؤدي إلى بقاء النص حبراً على ورق.